الحراك الشعبي: لم نسقط حكومة الحريري لنعيده وحتى لو تشكلت الحكومة فالثورة مستمرة

مؤشرات على بدء المخاض الحكومي.. ولقاء بين دياب وباسيل لحسم الأمور

شبان من الحراك الشعبي خلال اعادة تركيب خيم الاعتصام جراء تضررها من العاصفة مؤخرا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

المخاض الحكومي اقترب، تمت معالجة العقبات السنية والدرزية، وبقيت المارونية التي يفترض حلها في لقاء مسائي بين الرئيس المكلف حسان دياب ورئيس التيار الحر جبران باسيل، وتتناول بعض الوزارات ومنها وزارة الخارجية التي يصر باسيل على بقائها في كنف تياره.

في هذا الوقت، عاد الحراك الثوري الى قطع الطرق الرئيسية حول بيروت وفي شوارعها السياسية والاقتصادية، كمنازل السياسيين والمرفأ والمصارف. ومثلها في طرابلس وعكار وزحلة والبقاع الأوسط.

وأكد الناشط شربل قاعي في تصريح متلفز ان الثورة لن تتوقف، وهي بدأت اليوم (أمس) احتجاجا على استمرار العمل بقاعدة «المحاصصة» في تشكيل الحكومة.

كما تجددت الدعوة للعصيان المدني رفضا لحكومة اللون الواحد.

وردت إذاعة «صوت المدى» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر، وفي عرض لأحداث 2019، انطلاقة الحراك الشعبي الى وضع الرسم المالي على اتصالات «الواتساب» بعبقرية الوزير في حكومة تصريف الاعمال محمد شقير.

ونسبت قطع الطرق الى ايحاء من نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني (قوات لبنانية) خصوصا في «الذوق» و«جل الديب» والشيفروليه، و«الرنغ» وطرابلس وعكار وزحلة، مع اشارتها الى عدم تدخل الجيش لفتح الطرقات الا بعد ثلاثة اسابيع من التعطيل العام، علما ان هذا كان محل ارتياح شعبي ودولي، فالجيش لحماية حرية المواطن بالتعبير عن رأيه، ضمن حدود حرية الآخرين، وليس لقمعه، كما يقول قائد الجيش العماد جوزف عون.

ويؤكد العميد المتقاعد في الجيش سامي رماح المتابع للحراك الثوري، ان الثورة اعطت فرصة للرئيس المكلف حسان دياب، استنادا الى قوله: ان مبادئ الثورة تمثلني، وأن مطالب الثورة مطالبي، وعلى هذا اعطيناه فرصة، اما ما يحصل على صعيد تأليف الحكومة فهو لا يبشر بالخير، بسبب ما نشهده من محاصصات وصفقات وفساد، بدليل ان العقد الراهنة تتمثل بالخلاف على الاسماء ونوعية الوزارات.

وردا على سؤال لإذاعة «صوت لبنان» قال العميد رماح: الحكومة ستشكل أما كم سيكون عمرها فهذا موضوع آخر، نحن في الشارع نحضر لخطوات ليس بينها قطع طرقات، كما حدث خلال الليل الفائت، اعتقد ان هناك امر عمليات صدر لصالح «شخصية سياسية». وأضاف: بصراحة نحن لن نقطع الطرقات كي يعود سعد الحريري الذي اسقطنا حكومته في الشارع.. انما الثورة لديها مجموعة خطوات وتحركات حضارية موجعة بالضغط على المسؤولين ليتم التصرف كما نريد بوجه الفساد على الصعيد القضائي خصوصا، وسأل لماذا يستدعي رئيس الجمهورية حاكم مصرف لبنان ويسأله، لماذا الناس لا تستطيع قبض اموالها، ولا ارسال المال لأولادها؟ وقال: انهم يريدون من الناس ان تركع، لكننا لن نركع.

اما عن مسار تشكيل الحكومة، فهو مازال امام محطات توقف، تبدو داخلية محاصصاتية، انما ذلك تجنبا لتسليط الانظار على المحطات الخارجية الأكثر تعقيدا وتأثيرا في اللعبة الحكومية اللبنانية.

ومن هنا، التردد في حسم المواعيد المرجحة لإعلان الحكومة، لأن الوقائع تطغى على التمنيات، وان ما نتداوله، كتعقيدات داخلية غير مبررة لتأخير اصدار الحكومة، انما هو بمثابة لعب في الوقت الخارجي الضائع، حيث تخاض حروب المصالح الكبرى بالوكالة، كما يجري في ليبيا الآن، واحيانا بالإصالة، كما الحال في سورية والعراق.

ويظهر أن العقبات الداخلية قاربت على الحل وفق آخر المؤشرات فعلى الصعيد المناطقي، استجد التفاهم على قاض من طرابلس لوزارة الداخلية، وبقيت بيروت على د.حسان دياب وحده، في حين تطرح معالجات للعقدة الدرزية، من خلال وزير واحد لوزارتين، احداهما اساسية، كالتربية مثلا، والثانية «كمالة عدد»، وقد شجع الرئيس نبيه بري على هذه الصيغة.

أما مسألة ضم وزراء من الحكومة السابقة في الحكومة الجديدة، كما يطالب الوزير جبران باسيل، المتمسك بوزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي ومنصور بطيش وندى بستاني، فقد تردد انه تم حلها على قاعدة استبعاد الوزراء السابقين دون استثناء. وهذا ان صح، فقد يؤشر على بداية المخاض.

ويدعم المتفائلين، تفاؤلهم، بحرص الرئيس عون والوزير باسيل على التعامل مع حسان دياب، واقناعهما حزب الله بذلك، وعلى اساس ان دياب المكشوف سنيا والمتواضع على صعيد العلاقات الدولية، التعامل معه اسهل من التعامل مع سعد الحريري المدعوم سنيا ودوليا، خصوصا ان ايران تمر بمراحل صعبة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، لا شك بحتمية انعكاسها على اوضاع حزب الله.

ويقول نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي في هذا السياق، قد يكون الرئيس عون مستاء من الرئيس الحريري، لكني اجزم بأنه كان يريده رئيسا للحكومة، ولكن حصلت تسمية دياب، على الرغم من انه ما من شخص يرضي الطائفة السنية كما سعد الحريري.

رجل الأعمال البقاعي المقيم في الكويت.. مرشحاً لمنصب نائب رئيس الحكومة اللبنانية ووزيراً للدفاع

وديع العبسي.. «ورقة» الرئيس عون في حكومة دياب

بيروت ـ ناجي شربل

منذ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثانية، يتردد اسم رجل الأعمال البقاعي المقيم في الكويت وديع العبسي، مرشحاً لمنصب نائب رئيس الحكومة اللبنانية ووزيرا للدفاع.

عشية تأليف الرئيس ميقاتي حكومته الثانية في يونيو 2011، قفز اسم العبسي بقوة وشارف بلوغ مراسم التأليف، اذ شكل تقاطعا بين الرئيس السابق للجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس تكتل التغيير والإصلاح وقتذاك العماد ميشال عون ورئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع. إلا أن العبسي زار العماد عون في مقره بالرابية، ثم انتقل الى منزل الرئيس ميقاتي في فردان، حيث صرح بعدم رغبته في التفرغ للعمل الوزاري.

بعدها، طرح اسم العبسي مرتين للتوزير، بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية في 31 أكتوبر 2016.

والمرة الثانية، قبل تأليف الرئيس سعد الحريري حكومته الثالثة (حكومة تصريف الأعمال الحالية)، حالت خطوات قليلة دون ورود اسم العبسي في مراسيم التأليف التي يذيعها الأمين العام لمجلس الوزراء، وقيل إن رجل الأعمال الذي يتخذ من الكويت مقرا ثابتا لإقامته غالبية أيام الأسبوع قبل انتقاله الى بيروت من ليل الخميس الى صباح الاثنين، قد اعتذر عن قبول المهمة التي ستوكل اليه، بسبب توسع أعماله في الكويت والرياض وعواصم أخرى، واضطراره البقاء بعيدا من بيروت. الآن ومع دخول حكومة الرئيس المكلف حسان دياب العد التنازلي لولادتها، عاد اسم العبسي الى التداول بقوة من خلفيات عدة. السبب الرئيسي ان صداقة متينة تربط بين الرئيس عون والعبسي، فضلا عن أن اسم الأخير يشكل نقطة التقاء خليجية تبدأ من الكويت وتمر في عواصم خليجية عدة.

وديع العبسي

كذلك تردد في بيروت، ان رجل الأعمال المخضرم، مرشح للعب دور رئيس كتلة الرئيس عون الوزارية في حكومة الرئيس دياب، في ظل ابتعاد صقور أبرزهم رئيس تكتل «لبنان القوي» الوزير جبران باسيل ووزير الدولة سليم جريصاتي ووزير الدفاع إلياس بو صعب.

كما لابد من التوقف عند ما تردد عن تضاؤل حظوظ ابن قضاء مرجعيون شادي مسعد، ما يدفع «الفريق الرئاسي» الى الدفع باسم العبسي الى الواجهة وترشيحه لموقع نائب رئيس الحكومة ووزيرا للدفاع.

وهاتان الحقيبتان تناسبان شخصية العبسي ابن البقاع والطائفة الارثوذوكسية، لحاجة «الفريق الرئاسي» الى تمثيل قوي للبقاع بعد خروج الوزيرين سليم جريصاتي وفادي جريصاتي (كاثوليكيان من قضاء زحلة مسقط رأس العبسي).

وللعبسي علاقات عربية وإقليمية وأميركية قوية، ما يعطي دفعا لحكومة الرئيس دياب، فضلا عن تمتعه بصفة الاختصاص، كونه دأب على الاهتمام بالمؤسسة العسكرية داعما كبيرا لأنشطتها.

والى تعاطيه الشأن العام، فقد ذاع اسم العبسي من البوابة الرياضية داعما لاتحادات عدة أبرزها كرة السلة والكرة الطائرة وكرة الطاولة، ولنواد كبرى بينها الشانفيل والحكمة بيروت وابناء أنيبال زحلة، فضلا عن مساهمته في تشييد مجمعات وقاعات رياضية مسقوفة عدة في مختلف المناطق اللبنانية.

وتمكن الرجل من بناء شبكة علاقات قوية من البوابة الرياضية مع أفرقاء سياسيين يشملون عددا من الاتحادات والنوادي برعايتهم، ما أرخى تفاهمات غير مسبوقة في وسط عانى اضطرابات تخطت حدود الرياضة.

ترشيح قوي لاسم العبسي هذه المرة، واتصالات متقدمة مع رئيس الجمهورية وفريق عمله، ولقاء متوقع في قصر بعبدا وآخر في منزل الرئيس المكلف حسان دياب في تلة الخياط، مع العد التنازلي الأخير لولادة الحكومة.

ويبقى السؤال، هل يتخلص العبسي من صفة المرشح الدائم للتوزير التي لازمته في العقد الحالي، فيرد اسمه في مرسوم التأليف الذي سيذيعه الأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية؟ الحظوظ «نص نص»، رغم أن قياديا في حركة «أمل» نفى علمه بورود اسم العبسي في التشكيلات المتداولة للحكومة العتيدة. فهل يكون وديع العبسي «ورقة حاسمة» يطرحها رئيس الجمهورية مع إعداد مرسوم التأليف؟

رجل الأعمال وديع العبسي مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون

«الإنتربول» يلاحقه.. ولبنان ينفي لقاءه مع رئيس الجمهورية.. ومداهمة منزله في طوكيو

غصن ينفي مساعدة أسرته في خروجه من اليابان: رتبت الأمور بمفردي

عواصم ـ داود رمال ويوسف دياب ووكالات

شكّل فرار الرئيس السابق لمجموعة نيسان كارلوس غصن إلى لبنان لتجنب محاكمته في اليابان، صدمة حقيقية في اليابان، ورسم تساؤلات عدة حول الطريقة التي تمكن بها غصن من التفلت من المراقبة اللصيقة جوار منزله في طوكيو حتى إن جيرانه تململوا منها.

وفي محاولة لفك لغز الهروب هذا، أو عملية «جيمس بوند» كما وصفتها بعض الصحف الفرنسية، ذكرت وسائل إعلام محلية يابانية، أمس، أن غصن استخدم أحد جوازي سفر فرنسيين يمتلكهما، وذلك فيما تجري اليابان تحقيقات بشأن الثغرة الأمنية المحرجة.

وفيما أوضح كبير فريق محاميه جونيشيرو هيروناكا، أن المحامين يحتفظون بـ 3 جوازات سفر خاصة برجل الأعمال الذي يحمل الجنسيات الفرنسية والبرازيلية واللبنانية، غير أن هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية الرسمية (إن.إتش.كي) ذكرت أن المحكمة سمحت له بالاحتفاظ بجواز سفر ثان طالما بقي «في صندوق مقفل» يحمل مفتاحه محامو غصن.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المدعون اليابانيون والشرطة لبدء تحقيقات في الهروب المذهل، ويعتقدون أنه غادر «بطريقة غير قانونية»، بحسب هيئة الإذاعة الرسمية، أكدت السلطات اللبنانية الرسمية أنها لن تسلمه، كما أكدت فرنسا امس أنها لن تسلمه أيضا في حال دخل أراضيها. ونفذت السلطات اليابانية مداهمة في منزله في طوكيو، وبثت القنوات اليابانية صور محققين يدخلون المنزل الذي كان يسكنه إلى حين فراره الغامض.

غصن وزوجته كارول

لمشاهدة الفيديو

من جهتها، أوقفت السلطات التركية امس 7 أشخاص بينهم أربعة طيارين في إطار تحقيق حول كيفية عبور المدير غصن عبر اسطنبول، بعد فراره من اليابان إلى لبنان.

ووصل غصن إلى لبنان، الاثنين الماضي، وأفادت معلومات صحافية عن لقائه رئيس الجمهورية، إلا أن الرئاسة اللبنانية نفت امس صحة تلك الأنباء، وقال مصدر رئاسي لبناني إن: «غصن لم يلتق رئيس الجمهورية».

وكانت صحيفة «لوموند» الفرنسية، أفادت في تقرير لها، امس الاول بأن كارول غصن، زوجة نجم رينو السابق، دبرت هروبه من اليابان إلى لبنان، بمساعدة إخوتها من والدتها المتزوجة من رجل من شمال لبنان. وأضافت الصحيفة في تقرير مطول عن الموضوع أن أشقاء كارول لديهم علاقات مميزة مع نافذين على ما يبدو في تركيا، إلا أن كارلوس غصن نفى ذلك في بيان مساء امس مؤكدا ان اسرته لم تلعب دورا في مغادرته من اليابان وانه رتب بمفرده اجراءات خروجه.

من جهتها، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن هروبه من اليابان جاء بعد أسابيع من التخطيط من قبل شركاء.

في سياق متصل، أعلن وزير العدل اللبناني ألبرت سرحان، أن النيابة العامة التمييزية تسلمت طلبا من الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول» لتوقيف غصن، بعد فراره من اليابان.

وينتظر أن يمثل غصن أمام القضاء اللبناني الاسبوع المقبل، لاستجوابه حول الاتهامات التي ساقها ضده القضاء الياباني، والمتصلة بجرائم التهرب الضريبي والاحتيال وإساءة الأمانة.

وكشف مصدر قضائي لـ«الأنباء» أنه بعد الاستجواب، يتخذ النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات التدبير القضائي الواجب اتخاذه، وما اذا كان لبنان يقبل بمشاركة وفد قضائي أمني ياباني بالتحقيقات التي يجريها لبنان مع غصن.

إلى ذلك تقدم محامون لبنانيون بأخبار أمام النيابة العامة التمييزية طلبوا فيه استجواب غصن بدخول إسرائيل مرات عدة، والتعامل مع دولة عدوة وأرفقوا الأخبار بصور ظهر فيها غصن مع رؤساء حكومات إسرائيليين. كما طالبوا بتوقيفه ومحاكمته.

موظفو المصارف يلوّحون بالإضراب العام حتى إشعار آخر

بيروت ـ منصور شعبان

أعلن اتحاد نقابات موظفي المصارف أنه سيضطر «في حال لم ترتدع القوى الأمنية المشاغبين» إلى اتخاذ القرار بإعلان الإضراب العام مجددا في القطاع المصرفي، إلى حين عودة الاستقرار وأجواء الهدوء إلى أماكن العمل في كل فروع المصارف على مساحة الوطن.

وأفاد بيان للاتحاد: «شهدت فروع المصارف نهاية العام المنصرم هجمات منظمة من أشخاص ادعوا أنهم يمثلون الحراك الشعبي الذي انطلقت شرارته في 17 اكتوبر 2019، وقد عمل هؤلاء المشاغبون من خلال اقتحام عدد من فروع المصارف، الى تشويه صورة القطاع المصرفي الذي كان المساهم في كل الحقبات التي شهدها لبنان في نمو وتطور القطاعات الاقتصادية وفي دعم مالية الدولة، كما أنهم تخطوا قواعد الآداب العامة فتعرضوا للمستخدمين بشتى أنواع الإهانات والشتائم، وأقدموا على الاعتداء بالضرب على بعض الزملاء المصرفيين.

أمام هذا الواقع المؤسف، يعلن مجلس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان ما يأتي:

1ـ يعتبر مجلس الاتحاد أن ما حصل في عدد من فروع المصارف هو اعتداء مباشر على القطاع المصرفي بما يمثل من قيمة وطنية، وهو أيضا تعد على هيبة الدولة التي من واجباتها حماية كل المواطنين من كل متطاول على أمنهم وسلامتهم.

2ـ إن حال الفوضى التي أحدثتها هذه الهجمات المنظمة على فروع المصارف لن تخفف من معاناة المودعين الذين من حقهم الاعتراض حسب القوانين المرعية الاجراء، على هذه التدابير الاستثنائية.

التفاصيل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw